

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١١ لسنة ١٩٧٢

بتعديل الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية المنشأة في الأراضي المستصلحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ؛
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض
التشريعات المتعلقة بشؤون التعاون ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقارنات المملوكة للدولة
ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة
المصرية العامة لاستئصال وتخصيب الأراضي المستصلحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسة
المصرية العامة لاستئصال وتخصيب الأراضي وإلحاق الشركة المصرية الزراعية
العامة بها ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

تقرر :

مادة ١ - في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، تكون المؤسسة المصرية العامة لاستئصال
وتخصيب الأراضي هي الجهة الإدارية المختصة ؛ كما يكون وزير الدولة
لأستصلاح الأراضي هو الوزير المختص وذلك بالنسبة إلى الإشراف
على الجمعيات التعاونية الزراعية المنشأة في الأراضي المستصلحة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر به من الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٤ الموافق أكتوبر سنة ١٩٧٤

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢

بإلغاء الجهاز الإداري للمراسل العامة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة
بأمن الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال
وتملكات بعض الأشخاص ؛

وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين
والمراقبين من الأشخاص والمهيات ؛

وعلى الأمر رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن الإذن للحارس العام في أن
يقطع من الأموال الخاضعة للحراسة نسبة مئوية .

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن اقتطاع نسبة (١٠٪) :

تقرر :

مادة ١ - يلغى الجهاز الإداري للمراسل العامة وتنتقل اختصاصاته
إلى وزارة الخزانة .

مادة ٢ - تتولى وزارة الخزانة تنفيذ أعمال الحراسة كما تقوم بتوزيع
الدائنين بها على أجهزة الدولة المختلفة .

مادة ٣ - يوقف سريان الاقتطاع الإداري وغيره من المصادر
الإدارية التي تحملها الأموال التي خصصت لتدابير الحراسة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ م .

صدر به من الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٤ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات